

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يقصد بنظام المقايضة:

التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية
عدم وجود وحدة لقياس القيمة

يقصد بنظام المقايضة (Barter System) التبادل العيني للسلع بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد. ويطلق على نظام

من مساوئ المقايضة:

انها غير كفوءة للتبادل
لاتشجع على التخصص في الانتاج
لاتشجع على قيام التجارة

مساوئ نظام المقايضة

- | | |
|----------------------------------|----------------------------------|
| 1.2.2 عدم توافق الرغبات | 2.2.2 عدم وجود وحدة لقياس القيمة |
| 3.2.2 تعدد الأسعار النسبية للسلع | 4.2.2 تكثني كفاءة التبادل |

من خصائص النقود انها:

قابلة للتجزئة
سهلة التمييز
ذات مواصفات محددة

وظائف النقود

- | | | |
|----------------------------|-----------------|-----------------------|
| 1.3 وسيط للتبادل | 2.3 مخزن للقيمة | 3.3 وحدة لقياس القيمة |
| 4.3 معيار للمدفوعات الآجلة | | |

تحدد قيمة النقود المعدنية:

بقانون اصدارها من قبل البنك المركزي

في الوقت الحاضر، تسمد مهمة إصدار العملة الوطنية إلى جهة حكومية واحدة تعرف بالبنك المركزي (Central Bank) أو بمؤسسة النقد (Monetary Agency) وهي الجهة الوحيدة المخولة بإصدار النقود بموجب قانون، وبذلك تكون للنقود التي تصدرها تلك الجهة قوة إبراء قانونية (Legal Tender Power) كوسيلة لتسوية المدفوعات وسداد الديون. كما

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

من اهم انواع النقود التي استخدمت في صدر الاسلام هي:

6. انواع النقود
6. 1 النقود السلعية
6. 2 النقود الرمزية
6. 3 النقود الائتمانية

السلع الغذائية
النقود المعدنية الذهبية والفضية

النقود في صدر الإسلام

أن أهل الحجاز كانوا يستخدمون الحنطة كنقود،
وأن أهل اليمن كانوا يستخدمون الذرة،
المسلمون: أنذاك هم النقود المعدنية الذهبية والفضية،

لا تعتبر من وظائف النقود:

نظام المقايضة

وظائف النقود

- 1.3 وسيط للتبادل
- 2.3 مخزن للقيمة
- 3.3 وحدة لقياس القيمة
- 4.3 معيار للمدفوعات الآجلة

الدى استخدام النقود الى:

تشجيع التخصيص في الانتاج

تسهيل عمليات التجارة

تحقيق العدالة في عمليات المبادلة

النقود ظهرت النقود لتتقل المجتمعات من نظام التبادل المباشر من خلال

المقايضة إلى التبادل غير المباشر عن طريق النقود، كوسيلة لتسهيل وتسريع

ورفع كفاءة عملية التبادل. أما وظائف النقود (Functions of Money)

استخدام النقود في تشجيع التخصيص في الإنتاج)

يمكن للفرد استخدام نقوده لشراء السلع والخدمات التي يرغبها من الأشخاص
الذين يقدمونها بأقل الأسعار، وأفضل نوعية، وفي الوقت والمكان المناسبين
لرغباته.

تمثل النقود جميع ما يلي:

قوة شرائية لا تتغير

قوة شرائية متزايدة باستمرار

النقود تمثل قوة شرائية عامة (Power Purchasing).

وتعد النقود مخزنًا للقيمة (Store of Value) أو القوة الشرائية إلى حين
الاحتياج لإنفاقها، خاصة في حالة استقرار مستوى الأسعار.

ولكي تتجسّد النقود في تلبية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل، لا بد أن
تحتفظ بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية خلال فترات طويلة نسبيًا. لذا، فقد
تعرّضت النقود من تلبية هذه الوظيفة خلال فترات التضخم الذي يتسبب في
انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية. ولأجل حماية المدخرات
من التآكل خلال فترات ارتفاع معدلات التضخم، يلجأ الأفراد إلى اقتناء النقود
السلعية، وذلك بالاحتفاظ بمدخراتهم في أصول مادية كالعقارات أو الأراضي،
أو في بعض السلع المعمرة والمعادن النفيسة، كالذهب والفضة، أو بشراء
العملات الأجنبية ذات أسعار الصرف المستقرة.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

تعزي أهمية دراسة النقود الى:

أن معظم المشكلات الاقتصادية أسبابها نقدية
أن التغيرات في عرض النقود تؤدي الى تغيرات في الاسعار
أنها تمثل قوة شرائية بالنسبة للمستهلكين

أما الاقتصاديون النقديون المعاصرون فقد أكدوا على أهمية دور النقود والسياسة النقدية في معالجة مشكلات البطالة والتضخم الناجمة عن التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير، والتي قد تؤدي إلى تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة. فزيادة عرض النقود، في حالة الكساد يمكن أن يؤثر في أداء الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على مستوى الطلب الكلي، وإنما تؤدي زيادة عرض النقود إلى تضخم الأسعار والأجور النقدية بذات النسبة.

التعبير عن الاسعار بالنقود تعكس دور النقود:

كوحدة قياس

تستخدم النقود كوحدة لقياس قيم السلع والخدمات (Unit of Value)، حيث يمكن استخدام الوحدة النقدية (كالدينار) لقياس قيمة السلع والخدمات بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى. كذلك، تستخدم الوحدة النقدية في حسابات الشركات، وحساب تكاليف المشروعات، وتكاليف عوامل الإنتاج.

الفصل الثاني

النظم النقدية هي :

النظام السلعي

النظام القانوني أو الورقي

هناك نظامين أساسيين من النظم النقدية هما : النظام السلعي (Commodity System)، والنظام القانوني أو الورقي (Fiat System). ومنوضح الظروف والأسباب التي دعت الحكومات إلى اتباع نظام دون آخر، كذلك الأسباب التي أدت إلى التخلي عن نظم نقدية كانت سائد في فترة معينة.

من مزايا التعامل بنظام قاعدة الذهب هي:

الأمان

استقرار أسعار الصرف

استقرار مستوى الأسعار

(1) مزايا قاعدة الذهب

أولاً: ميزة الأمان

ثانياً: استقرار أسعار الصرف

ثالثاً: إدارة النظام النقدي بصورة آلية

رابعاً: استقرار مستوى الأسعار

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يقصد بقانون كريشام:

النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول

إنكلكره. وقد نادى كريشام بأنه عندما تختلف القيمة السوقية لأي من المعدنين في التداول عن قيمتها القانونية. أن النقود الرخيصة تطرد النقود الثمينة من التداول.

تستمد النقود قوتها في النظام النقدي القانوني من:
القانون

في نظام النقد القانوني (Fiat Paper System) لا تكون للنقود قيمة سلعية أو مرتبطة بالذهب أو بأي سلعة أخرى، وإنما تستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد التعامل بها.

من أهم مشاكل المقايضة ما يلي:

عدم توافق الرغبات
تعدد القيم التبادلية للسلعة الواحدة
ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين

مساوئ نظام المقايضة

2.2.2 عدم وجود وحدة لقياس القيمة

1.2.2 عدم توافق الرغبات

4.2.2 تكتني كفاءة التبادل

3.2.2 تعدد الأسعار النسبية للسلع

أستنادا الى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود :

الفصل الثالث

تؤدي زيادة عرض النقد الى ارتفاع الاسعار

لذلك، فلم تترك النظرية القديمة لكمية النقود أي دور لسعر الفائدة في نقل تأثير التغير في عرض النقود إلى الدخل المحلي الإجمالي النقدي. وقد كان فيشر كغيره من الاقتصاديين القدماء يعتقد في المرونة التامة للأجور والأسعار، قلن أي زيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى زيادة وينخفض النسبة في مستوى الأسعار وبالقوى المتغيرات الاقتصادية النقدية،

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على :

مستوى الدخل

كما تبين لنا، فإن نظرية كمية النقود توضح كمية النقود التي يرغب الناس في الاحتفاظ بها لتسوية مدفوعات مبادلاتهم، التي تتحدد بمستوى الدخل النقدي. لذلك فهي تصلح كنظرية لكمية النقود المطلوبة (The quantity

استنادا الى النظرية الكينزية ، فان الطلب على النقود
لأغراض المضاربة يعتمد على :

معدل الفائدة

نظرية كينز للتفضيل السيولة

الطلب على النقود بدافع المضاربة

إن نظرية تفضيل السيولة لكينز ، تنص على

أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والكمية المطلوبة من النقود.

$$\frac{M^d}{P} = f(i, Y)$$

حيث أن (M^d/P) هي الكمية المطلوبة من الأرصدة الحقيقية من النقود (Real Money Balance)، و (i) هي سعر الفائدة، و (Y) الدخل الحقيقي. والإشارات الجبرية أعلى حدود المعادلة تعكس اتجاه تأثير كل منها على الكمية المطلوبة من الأرصدة النقدية الحقيقية.

تكتب معادلة التبادل في الصيغة :

$$MV = PY$$

ففي عام 1911، تبلور النقاش حول نظرية كمية النقود على يد إيرفينج

فيشر الذي قدم صياغة رياضية لمساوية أطلق عليها معادلة التبادل (The

Equation of Exchange)، في الشكل التالي: $M \times V = P \times Y$

حيث أن (M) هي كمية النقود في الاقتصاد، و (P) مستوى الأسعار أو

مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، و (Y) هو الناتج أو

الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)، و (V) هي معدل دوران

النقود.

من أهم الانتقادات التي توجه الى النظرية الكلاسيكية

لكمية النقود أنها:

أهملت دور معدل الفائدة

العلاقة التي تعرف في

البنوك الاقتصاد بقانون ساي (Say's Law)، وبذلك يتحقق توازن الاقتصاد

عند مستوى الثم طلب الكامل.

لذلك، فلم تترك النظرية القديمة لكمية النقود أي دور لسعر الفائدة في

نقل تأثير التغير في عرض النقود إلى الدخل المحلي الإجمالي النقدي.



اقتصاديات النقود والبنوك



عبد الحامد

أسئلة الكتاب

الفصل السابع

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

تتخفّض القوة الشرائية للنقود:

في مرحلة الانتعاش الاقتصادي

عندما يرتفع الرقم القياسي للأسعار بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل النقدي

القوة الشرائية للنقود تتناسب عكسي مع المستوى العام للأسعار .
أي عندما يرتفع المستوى العام للأسعار تنخفض القوة الشرائية للنقود

لم أجدها في الكتاب..ونقلتها من الانترنت

يقصد بالتضخم المكبوت:

تبني الحكومة لسياسة دعم اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية

التضخم المكبوت

يقصد بالتضخم المكبوت (Suppressed Inflation)، حالة من

التضخم غير المنظور، تحدث عادة أثناء فترات الحروب والأزمات، حيث

تعمل الحكومات على تعطيل قوى السوق، وإعلان أسعار حكومية مثبتة.

فتلجأ الحكومة إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية،

يتسم التضخم الركودي :

ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة

التضخم المفرط

يعتبر التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنواع

التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل

التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم

خلال فترات الحروب، حيث تنخفض مستويات الإنتاج إلى أدنى حد، بسبب

تعرض المنشآت الإنتاجية والبنية التحتية، مثل محطات توليد الطاقة

الكهربائية والطرق والجسور، للتدمير أثناء الحرب.

يمكن ان تسهم السياسة النقدية بتحقيق النمو الاقتصادي

بواسطة:

تخفيض معدل التضخم

النقود والتضخم - دلائل تاريخية

ويعتقد النقديون بقيادة ملتون فريدمان أن التضخم وفي جميع الحالات

ينتج عن الزيادة في معدل نمو عرض النقود، وأن السبيل الوحيد لمنع حدوث

التضخم أو خفض معدلاته، هو خفض معدل نمو عرض النقود. وتتفق وجهة

نظر الكينزيين مع ما ذهب إليه النقديون من أن التضخم ظاهرة نقدية

بالأساس. وفي هذا الفصل نستعين بتحليل الطلب والعرض الكلاسيكي في فهم

دور السياسة النقدية في إحداث ومعالجة التضخم.

عبد الحامد

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يحدث التضخم المفرط عندما:

تقوم الحكومة بتمويل العجز الكبير في الموازنة بواسطة طبع النقود

التضخم المفرط (Hyper Inflation) من أسوأ أنواع التضخم، حيث يرتفع مستوى الأسعار بأضعاف مستوياته السابقة، فيزيد معدل التضخم إلى ما يفوق 100% سنوياً. وغالباً ما يحدث هذا النوع من التضخم خلال فترات الحروب،
ما تلجأ الحكومات تحت ظروف الحرب إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وبالتالي المساهمة في زيادة حدة التضخم

يعزي التضخم الناتج عن زيادة الطلب الى :

زيادة عرض النقود

تحول منحني الطلب الكلي نحو الجهة اليمنى
التوقعات المتفائلة بالنسبة للنمو الاقتصادي

وجهة نظر الكينزيين في التضخم ويتفق الكينزيون مع النقديين في أن النمو السريع في عرض النقود يؤدي إلى حدوث التضخم. لكنهم يخالفون ادعاء النقديين بأن زيادة عرض النقود هي العامل الوحيد المسبب للتضخم. هالكينزيون يعتقدون في وجود عوامل أخرى قد تسبب في حدوث التضخم. ولنفرض أن البنك المركزي قد كثرى سياسة نقدية توسعية بزيادة مستمرة في عرض النقود، فهنودى ذلك إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين (AD) ، حيث يصل الاقتصاد إلى حالة من التوازن المؤقت يطلق عليه توازن المدى القصير عند النقطة (E)، فيزيد الناتج إلى (Y).

أستناداً الى التحليل الكينزي ، فإن الزيادة المستمرة في عرض النقود ستؤدي الى: التضخم

وجهة نظر الكينزيين في التضخم

ويتفق الكينزيون مع النقديين في أن النمو السريع في عرض النقود

يؤدي إلى حدوث التضخم.

إذا افترضنا بان العمال على دراية بأن البطالة غير مرغوبة من الناحية السياسية فإن الحكومة تستجيب لزيادة الاجور بزيادة عرض النقد. ماذا يطلق على هذا النوع من التضخم؟
تضخم زيادة التكاليف

تضخم زيادة التكاليف (Cost Push Inflation)، الذي ينشأ عن الصدمات السالبة على جانب العرض، وأهمها مطالبات العمال بزيادة الأجور النقدية. وتضخم زيادة الطلب (Demand Pull Inflation)، الذي يحدث نتيجة لتأثير السياسات التوسعية على زيادة الطلب الكلي وانتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين.

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦) الفصل الثامن

من اهم وظائف البنوك التجارية هي :

قبول الودائع	وظائف البنوك التجارية
تقديم القروض	1.3 قبول الودائع
خصم الاوراق التجارية	1.1.3 ودائع تحت الطلب
	2.1.3 الودائع لأجل
	3.1.3 ودائع ادخارية
	2.2 تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية
	3.3 خصم الاوراق التجارية
	4.3 إصدار خطابات الضمان
	5.3 إصدار خطابات الاعتماد
6.3 الخدمات الأخرى للبنوك	
1.6.3 إصدار دفاتر شيكات	
2.6.3 إصدار الشيكات السياحية	
3.6.3 القيام بمهام الوكالة	
4.6.3 إصدار الفترات والتقارير الاقتصادية	

يعتبر من الامور المهمة بالنسبة للإدارة العليا للبنك التجاري؟

الحصول على الاموال بأقل تكلفة
الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة لمواجهة السحوبات
تقليل المخاطر من خلال تنويع الموجودات

صلىة خلق النقود
وللتوضيح انه خلق النقود وتأثيرها على عرض النقود وكيفية تحكم
البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال بسيط
في ظل الافتراضات الاربعة التالية :
القيام بجميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها
البنك المركزي، (والفترض أنها 5% من مجموع الودائع)، وعدم احتفاظها
باحتياطيات إضافية أخرى.
تستمر البنوك في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الإفراض الكامل.

يحقق اكبر عائد للبنوك التجارية: القروض

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

تعتبر القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (أقل من سنة)

وكذلك القروض المتوسطة الأجل (لأكثر من سنة وحتى خمس سنوات)

للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية من أهم وظائف البنوك التجارية

تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الى:

أنخفاض قدرة البنوك على منح القروض

أنخفاض قيمة المضاعف النقدي

أثر التسريبات النقدية

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية تسرباً نقدياً يحد من قدرة هذه البنوك على التوسع المطلق في منح القروض والإضافة إلى الاحتياطي القانوني، هناك تسرب نقدية أخرى على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك على خلق الودائع أو النقود الائتمانية ومن أهم هذه التسريبات هي:
أولاً، تسرب العملة المتداولة (Currency Leakage)، حيث يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمواجهة المدفوعات الجارية اليومية. ثانياً، احتفاظ البنوك باحتياطيات إضافية، تفوق الاحتياطي القانوني المقرر من قبل البنك المركزي، كإجراء احترازي لمواجهة السحوبات الكبيرة في بعض المواسم والأعياد.
وتؤدي مثل هذه التسريبات إلى تقليص حجم مضاعف النقود، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإفراض، ومن ثم التقليل من فاعلية تأثير البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

تؤدي حالة الانتعاش الاقتصادي الى ارتفاع الاسعار ،
وبالتالي الى:

انخفاض قيمة النقود

بنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي
تمثل البنوك التجارية في فترات الانتعاش الاقتصادي إلى التوسع في
منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلى أقصى حد ممكن لغرض زيادة
أرباحها، وتكون البنوك في هذه الحالة مدفوعة بالأجواء المتفائلة التي تسود
الاقتصاد القومي في هذه الفترات، حيث تقل مخاطر عدم وفاء العملاء بمباد
ديونهم في المواعيد المتفق عليها، وذلك بحكم توفر فرص استثمارية مريحة.

معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي:
يفرضه البنك المركزي على خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية

حقوق على البنوك التجارية

تمثل هذه الحقوق القروض القصيرة الأجل التي يقدمها البنك
المركزي إلى البنوك التجارية، أو من خلال خصم الأوراق المالية لتوفير
السيولة للبنوك التجارية لمساعدتها في تمويل أنشطتها الائتمانية مقابل سعر
الفائدة (سعر الخصم) الذي يحدده البنك المركزي.

يعتبر من مكونات مطلوبات البنك التجاري:

الودائع

قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد ومنشآت الأعمال أهم مصادر أرصدة

البنك أو المكون الرئيس في جانب المطلوبات أو الخصوم (Liabilities) في

ميزانية البنك التجاري، أي أنها تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على

البنك،

يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود بواسطة:

إقراض احتياطياتة الفائضة

عملية خلق النقود

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة (Derived

Deposits) من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطيات

تغطية فائضة، التي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك

المركزي.

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يعتبر جزءا من عرض النقد M2 وليس من M1 ودائع لأجل

هناك ثلاثة مقاييس رئيسية عرض النقود وهي:

$$M_1 = C + D$$

D الودائع تحت الطلب،
(C) النقد المتداول خارج البنوك

$$M_2 = M_1 + SD_{SR}$$

ودائع ادخارية قصيرة الأجل

$$M_3 = M_2 + SD_{LR}$$

ودائع ادخارية طويلة الأجل

أكبر مكون لعرض النقد M1 العملة في التداول

البنوك وعرض النقود

يقصد بعرض النقود (Money Supply) كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في وقت معين. وتستخدم البنوك المركزية عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وهناك ثلاثة مقاييس رئيسية عرض النقود وهي:

$$M_1 = C + D$$

(C) النقد المتداول خارج البنوك، (D) الودائع تحت الطلب،

إذا كان اجمالي الودائع بالبنك ١٠٠٠ دينار، والاحتياطي الكلي ٣٠٠ دينار، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٪، واجمالي القروض ٧٠٠ دينار، .. مبلغ الاحتياطي القانوني المطلوب من البنك الاحتفاظ به نقداً هو:

عمالية خلق النقود من قبل البنوك التجارية				
(4)	(3)	(2)	(1)	البنك
التد الأقصى للقروض	الاحتياطيات الفائضة	الاحتياطيات القانوني	الودائع الأولية	
	(2) - (1)			
95.000	95.000	5.000	100.000	1

١٠٠ دينار

$$100 * 10\% = 10 \text{ دينار}$$

الاحتياطيات القانونية = مجموع الودائع × نسبة الاحتياطي القانوني

إذا كان اجمالي الودائع بالبنك ١٠٠٠ دينار، والاحتياطي الكلي ٣٠٠ دينار، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٪، واجمالي القروض ٧٠٠ دينار، .. مبلغ الاحتياطي الحر أو الفائض:

٢٠٠ دينار

الحل مختلف عن الجدول!!!! ٢٠٠ = ٣٠٠ - ١٠٠ دينار

عذر الجحان

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

إذا كان إجمالي الودائع بالبنك ١٠٠٠ دينار، والاحتياطي الكلي ٣٠٠ دينار، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠%، وإجمالي القروض ٧٠٠ دينار، .. عندما يقدم البنك أقصى ما يمكن من قروض، ويعجز عن تقديم قروض جديدة. الاحتياطي الحر يساوي:

البنك	الودائع الأولية (1)	الاحتياطيات القانونية (2)	الاحتياطيات الفائضة (3) (2) - (1)	الحد الأقصى للقروض (4)
1	1000	100	900	900

إذا كان إجمالي الودائع بالبنك ١٠٠٠ دينار، والاحتياطي الكلي ٣٠٠ دينار، وكانت نسبة الاحتياطي القانوني ١٠%، وإجمالي القروض ٧٠٠ دينار، .. مقدار الودائع المشتقة في هذا البنك حالياً هو:

البنك	الودائع الأولية (1)	الاحتياطيات القانونية (2)	الاحتياطيات الفائضة (3) (2) - (1)	الحد الأقصى للقروض (4)
1	1000	100	900	900
2	900	90	810	810

اتوقع في خطأ في الكتاب.. وفي حل الاسئلة!!! هذا حل حسب القاعدة

الفصل التاسع

استنادا لنظام القيد المحاسبي المزدوج،

فان موجودات البنك تكون:

مساوية لمطلوبات

واستناداً لنظام القيد المحاسبي المزدوج (Double Entry)، فإن موجودات البنك تكون دائماً مساوية لمطلوباته، لذلك، يمكن التوصل إلى المعادلات الثلاث التالية:

1. الموجودات = المطلوبات + حساب رأس المال
2. حساب رأس المال = الموجودات - المطلوبات
3. المطلوبات = الموجودات - رأس المال

من موجودات البنك التجاري:

القروض

الموجودات

تتكون الموجودات من ستة مصادر رئيسة هي (1) النقود المحفوظة في خزانة البنك (Vault Cash)، (2) الأرصدة القابلة للتحويل (Cash in Process of Collection)، مثل الشيكات والحوالات، (3) أذونات خزنة (Treasury Bills)، (4) القروض قصيرة الأجل، (5) الأوراق التجارية (Commercial Papers)، (6) القروض والاستثمارات طويلة الأجل.

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

من مطلوبات البنك التجاري:

ودائع تحت الطلب

المطلوبات

- أما المطلوبات، فلها أربعة مصادر رئيسة هي : (1) رأس المال، الذي يمثل التزام البنك تجاه حملة الأسهم،
(2) الاحتياطيات، التي تمثل الاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي،
(3) الودائع، والتي تمثل أهم الموارد غير الذاتية للبنك
(4) القروض من البنوك الأخرى، أو البنك المركزي.

نموذج مبسط لميزانية البنك التجاري

المطلوبات	الموجودات
1. رأس المال	1. النقد بخريفة البنك
2. الاحتياطيات : (1) احتياطي قانوني (2) احتياطي خاص	2. أرصدة قابلة للتحويل
3. الودائع : (1) ودائع تحت الطلب (2) ودائع لأجل (3) ودائع استثمارية	3. أذونات الخزنة
4. قروض البنوك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي.	4. القروض قصيرة الأجل للعملاء
5. مطلوبات أخرى	5. الأوراق التجارية: السندات المضمونة
	6. الأوراق المالية : سندات الحكومة وأسهم ومعدات الشركات.
	7. موجودات أخرى

يعتبر من الموجودات العالية السيولة للبنك :

أذونات الخزنة
الأوراق التجارية

موجودات عالية السيولة

1.2.3 قروض قابلة للاستدعاء

2.2.3 أذونات الخزنة

3.2.3 الأوراق التجارية

4.2.3 الأوراق المالية

5.2.3 القروض والتسهيلات الائتمانية

يعتبر من الموجودات الأقل سيولة للبنك :

السندات الحكومية
أذونات الخزنة

الموجودات الأقل سيولة

تستخدم الموجودات الأقل سيولة (Less Liquid Assets) لتحقيق الربحية في المقام الأول، ثم يأتي هدف السيولة في المرتبة الثانية. ومن أهم هذا القسم من الموجودات القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وخاصة في القطاع الصناعي والخدمي، بالإضافة إلى الاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

أهم خصائص الموجودات ذات السيولة العالية هي :

تستثمر البنوك كذلك جزءاً من مواردها في أوراق مالية
(Financial Papers) مختلفة، تشمل السندات الحكومية (Government
Bonds)، إضافة إلى الاستثمار في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات

القابلية للتداول
استقرار أسعارها
إمكانية استعادة قيمتها

الصناعية وغيرها.
حيث يستطيع البنك الحصول على القيمة الاسمية للأوراق التجارية في تاريخ
استحقاقها، ويمثل الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية للأوراق التجارية
العائد الذي يحصل عليه البنك من عملية خصم الأوراق التجارية. وتسمى
نسبة العائد الذي يحققه البنك من عملية الخصم بسعر الخصم (Discount
الكسبالات أو بروت الخصم. وتكون هذه **الفرق بين قيمة السندات خلال 24**
ساعة من طلبها. كما أن هناك نوعاً آخراً من القروض قصيرة الأجل، والتي

تعتمد ربحية البنك التجاري على :

كيفية توظيف موارده المالية
مواكبة التطور التقني
تنوع خدماته

الموجودات
1. النقود بوزيلة البنك
2. أرصدة قابلة للتحويل
3. أدونات الخزينة
4. القروض قصيرة الأجل للعملاء
5. الأوراق التجارية- السندات المقصومة
6. الأوراق المالية : سندات الحكومة واسهم وسندات الشركات
7. موجودات أخرى

3.2.6 سياسة الاقتراض
4.2.6 تنوع الخدمات
3.6 التسويق

وتعتمد قدرة البنوك على تحقيق أقصى الأرباح الممكنة دون تعريض
مركزها المالي للخطر على أربعة عوامل هي : (1) الفروق السعرية لأسعار
الفلد، (2) توظيف الأموال، (3) سياسة الاقتراض، (4) تنوع الخدمات.

تميل البنوك التجارية الى :

التوسع في الاقتراض في فترات الانتعاش الاقتصادي
الاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى في فترات الركود الاقتصادي

تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وهناك ثلاثة معايير رئيسة لتحديد مدى
نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها وهي: (1) استقرار السيولة (2)
الربحية و (3) التسويق

يفترض بالبنوك التجارية أن :

الالتزام بالاحتياطي القانوني الذي يحدده البنك المركزي
الاهتمام باعداد دراسات المخاطر القطرية
تنوع محافظها الاستثمارية

نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مجموع الموجودات. وثالثها، نسبة
الودائع إلى مجموع الموجودات.

فيما تجاروت نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى مجموع
الموجودات الحد الأقصى المسموح به (ولتقرب من 80%) كان ذلك بمثابة
لصوء الأمر لتلبية الإدارة العليا لتلك المعنى بضرورة ترحي الحظر وتقليل
منع قروض إضافية. أما فيما يتعلق بنسبة الودائع إلى مجموع الموجودات،
فتمكنها بعض البنوك، فضلاً، قد يحدد البنك المركزي في قطر معين ألا
تتجاوز نسبة الودائع ستة عشر ضعفاً لمجموع رأس المال المتدفق، وأما
الاحتياطي رأس المال.

وتعتبر فترة البنوك التجارية على تحقيق التوازن بين مصافير
واستثمارات الأموال من أهم التحديات التي تواجهها البنوك. وتحقيق البنوك
ذلك من خلال الموازنة بين فترات استحقاق الودائع وفترات استحقاق
القروض التي تمنحها إلى عملائها، تحقيق التوافق بين هيكل الموارد وهيكل
الاستثمارات. كذلك، تعتبر نسبة القروض إلى الودائع من أهم المؤشرات على
حسن أداء البنوك. فكلما انخفضت هذه النسبة زادت سيولة البنوك، وبالتالي
انخفضت درجة المخاطر التي تواجهها وتتحدد هذه النسبة بعاملين هما، أولاً،

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦) الفصل العاشر

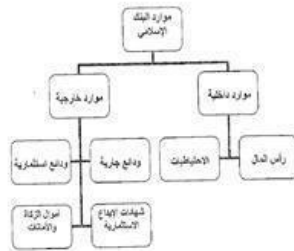
تعتبر البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التقليدية، فهي توفر خياراً للمعاملات المصرفية ينسجم وأحكام الشريعة تعطي عوائد مجزية بالمقارنة بالبنوك التقليدية أصبحت واسعة الانتشار في العواصم الإسلامية وغير الإسلامية

تفتت أسمة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش.

الاستثمار، حيث يحق للبنك التصرف في الودائع بالاستثمار بالشكفية وفي المجالات التي تحقق النفع للتجار، بما في ذلك إمكانية حاد أموال الودائع بأسواق البنك في مختلف عقود الاستثمار. وينص عقد المضاربة في جملة

وقد أصبح للبنوك الإسلامية وجودها حتى في العواصم الغربية مثل صيف وتوكسمبرج وأثينا، وكان آخرها هو افتتاح البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، التي منحه سلطات الخدمات المالية في بريطانيا ترخيصاً لمزاولة

من أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي : رأس المال واحتياطيات رأس المال



الموارد الداخلية
وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال،

أنسب العقود الإسلامية لتمويل الإنتاج الزراعي هي عقود: السلم

بيع السلم
وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضري. فهو يبيع أجل بعاجل. . ويعد السلم الإداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي، ويمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً،

أنسب العقود الإسلامية لتمويل الواردات هي: المرابحة

ويمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي والذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح

بيع المربحة: وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.



اقتصاديات النقود والبنوك



أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

من اهم الموارد الخارجية للبنك الاسلامي ما يلي:
الودائع الاستثمارية

- الموارد الخارجية
(1) الودائع الجارية:
(2) الودائع الاستثمارية

يقصد بالاتجار المتاجرة في : السلع

3. قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية
1.3 الاتجار
يهدف الاتجار (Trading) إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك
في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفتها شرائها

يضم البيع المطلق :

- بيع المساومة
بيع الحظيطة
بيع التولية

2.1.3 البيع المطلق
البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد.
ويضم البيع المطلق نوعان :
البيع الحاضر الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال.
والبيع الآجل الذي يتم فيها السداد في المستقبل.
ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:
أولاً، بيع المساومة ثانياً، بيع التولية ثالثاً، بيع الحظيطة رابعاً، بيع المراجعة

يشمل بيع الثمن بالعين :

بيع السلم الذي يشترط السداد عند التعاقد
بيع الاستصناع الذي يجوز فيه تأجيل السداد

بيع الثمن بالعين
وهو بيع السلعة بشرط أن يتم السداد في الحال بينما تسلم السلعة لاحقاً
في المستقبل. ويندرج تحت هذا القسم من الاتجار كل من بيع السلم الذي
يشترط فيها سداد الثمن بالكامل عند التعاقد، وبيع الاستصناع الذي يجوز فيه
سداد قيمة السلعة على أقساط أو تأخير السداد إلى موعد محدد في المستقبل.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

السلم هو :

عقد بين البنك والمنتج لشراء الانتاج بئمن حاضر وتسليم مؤجل

بيع السلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بئمن حاضر. فهو يبيع أجل بعاجل.

المخاطر التي يتحملها البنك الاسلامي في عقود المربحة هي :

مخاطر انخفاض سعر السلعة قبل التعاقد
مخاطر عدم التزام الامر بالشراء بوعده

نجد ان البنك الاسلامي في المربحة يتحمل عدة مخاطر منها المخاطر المتعلقة بسلامة السلعة من لحظة شرائها والتي ان يتم تسليمها للعميل، بالإضافة إلى مخاطر انخفاض سعر السلعة بعد الشراء، ومخاطر عدم وفاء العميل بوعده لشراء السلعة. فالربح في عمليات المربحة هو مكافأة للبنك على الجهد الإداري المبدول في شراء أو توفير السلعة وعلى تحمله لتلك المخاطر.

أي جهة مسؤولة عن تحديد معدل الخصم :
البنك المركزي

كما يعتمد البنك المركزي في التحكم في عرض النقود على أداة عمليات السوق المفتوح أو الاتجار في السندات، وكذلك على معدل الخصم

التقلبات السياسية هي من أكثر الاسباب التي تدعو الى منح المركزي استقلالية:

أكثر

واسع بعد الحرب العالمية الاولى حيث كانت الحكومات في عقد الثلاثينات من القرن العشرين سيطرة الحكومات على هذه البنوك في هذه الفترة 1929-1933 مما أدى في غياب الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة 1929-1933 مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم البنوك المركزية إلى بنوك مركزية حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما في الأقطار النامية، فقد تأسست البنوك مركزية بعد حصول هذه الأقطار على استقلالها السياسي واعتبار البنك المركزي مؤسسة مستقلة بإصدار العملة وإدارة السياسة المالية.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

إذا قرر البنك المركزي إضافة احتياطات جديدة في النظام المصرفي فلابد أن:

شراء السندات الحكومية

حقوق على الحكومة
المقصود بحقوق على الحكومة (Claims on Government)
القروض المقدمة للحكومة من البنك المركزي لتمويل المعجز في الموازنة،
وذلك من خلال شراء البنك المركزي لأذونات الخزينة (Treasury Bills)،
وهي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، أو شراء السندات الحكومية
(Government Bonds)، وهي أدوات دين طويلة الأجل تقوم الحكومة
بمطرحها بفرض تمويل بعض المشروعات الائتمانية.

يؤدي تخفيض معدل الاحتياطي القانوني الى : ارتفاع المضاعف النقدي

الاحتياطات النقدية
تسمى الاحتياطات النقدية (Monetary Reserves) بالكتلة النقدية
(Monetary Base) التي تتكون من مصدرين هما : الأول، العملة في
التداول (العملة الورقية والمعدنية) خارج الجهاز المصرفي التي يصدرها
البنك المركزي، والمصدر الثاني، يتشكل في احتياطات البنوك التجارية
والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي. ويتحدد حجم هذه
الاحتياطات بحكم القانون (نسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك
المركزي). بهدف التحكم في سيولة البنوك التجارية، أي التأثير في مقدارها
على منح التسهيلات الائتمانية، وبالتالي، التحكم في عرض النقد.

يشار الى البنك المركزي باعتباره المقرض الاخير لانه : يقدم القروض الى البنوك التي تعاني من قلة السيولة

الفصل الحادي عشر - البنوك المركزية

أولاً، يحتفظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية.
ثانياً، يعد الملقح الأخير لإقراض (Lender of Last Resort) للبنوك
التجارية في أوقات الطوارئ.

يؤدي نظام التأمين على الودائع الى : تشجيع مدراء البنوك لتقديم القروض التي تتسم بزيادة درجة المجازفة

التأمين على الودائع
تم إنشاء أول مؤسسة فدرالية لتأمين الودائع في الولايات المتحدة في
سنة 1934 بعد حدوث أسوأ سلسلة من الإفلاسات شهدتها البنوك في التاريخ
الأمريكي، وذلك بإنشاء صناديق التأمين على الودائع (Deposit
Insurance funds) من أجل تحقيق هدفين هما : أولاً، حماية مدخرات
صغار المودعين، وثانياً : تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال
الحد من الأزمات المصرفية الناتجة عن اندفاع المودعين بسحب وادائعهم من
البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة، ومن ثم
تعريضها للانهيار.

شركة

ولكنها عالية المخاطر. وقد يؤدي
اتساع نطاق هذا السلوك من قبل بعض البنوك الأخرى إلى تعريض النظام
التأميني على الودائع إلى مخاطر كبيرة.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يؤدي شراء السندات الحكومية من قبل البنك المركزي الى :
زيادة كمية النقود

كما يعتمد البنك المركزي في التحكم في عرض النقود على أداة عمليات
السوق المفتوح أو الاتجار في السندات،

تؤدي زيادة كمية النقود الى :
انخفاض سعر الفائدة

تمثل هذه الحقوق القروض القصيرة الأجل التي يقدمها البنك
المركزي إلى البنوك التجارية، أو من خلال خصم الأوراق المالية لتوفير
السيولة للبنوك التجارية لمساعدتها في تمويل أنشطتها الائتمانية مقابل سعر
الفائدة (سعر الخصم) الذي يحدده البنك المركزي.

من اجل ازالة الفجوة التضخمية ، يقوم البنك المركزي
تخفيض كمية النقود و تخفيض الطلب الكلي :

تخفيض

والمؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي. ويتحدد حجم هذه
الاحتياطات بحكم القانون (نسبة الاحتياطي القانوني التي يحددها البنك
المركزي). بهدف التحكم في سيولة البنوك التجارية، أي التأثير في مقدارها
على منح التسهيلات الائتمانية التالية، التحكم في عرض النقود.

إذا قرر البنك المركزي زيادة سعر الفائدة ، فسيؤدي
هذا الى :

انخفاض الاستثمار والاستهلاك

ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وانخفاض صافي الصادرات

أما السياسة الانكماشية، فيتم اتباعها في
حالة الانقماش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بلحداث التضخم.
وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي
يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري
والإنفاق الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي
خفض معدل نمو الطلب الكلي، والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

يؤدي تخفيض البنك المركزي لعرض النقد الي :

ارتفاع سعر الفائدة لتشجيع الافراد لتقليل الاحتفاظ بالنقود
ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري

(Recession)، تنسب لانخفاضه في مرحلة التكدس. ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والنتائج المحيية الإجمالية، وإلى خفض معدل البطالة. أما السياسة الإنكماشية، فيتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنتاج الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

تهدف السياسة النقدية الى تحقيق :

النمو الاقتصادي
الاستقرار الاقتصادي
الاستخدام الكامل

أهداف السياسة النقدية

وكانت هذه الفلسفة تؤمن بالاستقرار النقدي للاقتصاد، وتدعو إلى عدم الحاجة إلى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. فقد فرضت الظروف الاقتصادية الجديدة زيادة دور الحكومة في تنظيم الحياة الاقتصادية. ولم يقتصر دور الحكومة على استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق هدف الاستخدام الكامل، والاستقرار الاقتصادي، بل تخطى ذلك نتيجة لتباين معدلات النمو الاقتصادي بين الأقطار المتقدمة نفسها من جهة، وزيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية.

تعني السياسة النقدية التوسعية مايلي :

تخفيض سعر الفائدة
تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني
قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية

ولهذا الغرض يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والنتائج المحيية الإجمالية، وإلى خفض معدل البطالة.

تعني السياسة النقدية الانكماشية :

قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية
زيادة سعر الخصم
تخفيض نسبة الاحتياطي

أما السياسة الإنكماشية، فيتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم. وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنتاج الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

عندما يرغب البنك المركزي في زيادة احتياطات البنوك،
فأثاه:

يشترى السندات الحكومية

تعتبر متطلبات الاحتياطي القانوني (Legal Reserve Requirements)، التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به، بمثابة حجر الزاوية للنظام المصرفي للسيطرة على عرض النقد. ويتم تحديد حجم الاحتياطي القانوني الذي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به على شكل نقد سائل في خزائن البنك أو في حسابه لدى البنك المركزي، حسب النسب التي يقرها البنك المركزي، والتي قد تتراوح بين 5-20% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الاحتياطات مصدراً مهماً للسيولة (Liquidity) بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة طلبات العملاء للسحب من ودائعهم لدى

أدى نظام التأمين على الودائع الى:

منع حدوث الرعب بين المودعين، ولكنه لم يمنع انهيار البنوك

البنوك التجارية، وبالتالي التسبب في حدوث نقص خطير في السيولة، ومن ثم تعرضها للانهيار. وقد تم زيادة الغطاء التأميني لكل حساب في سنة 1980 من (40) ألف دولار إلى (100) ألف دولار في حالة تعرض البنك للانهيار. غير أن هذا النظام عالباً ما يعاني من مشكلة يطلق عليها الاقتصاديون بمشكلة الاختيار السيئ (Adverse Selection Problem)، حيث تشجع وجود هذا النوع من التأمين اعتماد بعض البنوك التجارية على البنك المركزي لتقديم الثقة بها لقاء شن زهيد هو تكلفة مساهمتها في الغطاء التأميني. بغض النظر عن مقالة أو ضعف المركز المالي للبنوك، أي عبارة أخرى، أن البنوك التي تتمتع بمركز مالي جيد تدعمه بمسيرة غير مباشرة البنوك ذات المراكز المالية الضعيفة، وبالتالي احتمال تشجيع بعض البنوك لتوظيف مواردها المالية في مجالات قد تكون عائداتها كبيراً، ولكنها عالية المخاطر. وقد يؤدي

تعتبر السياسة النقدية:

أكثر فاعلية في الاقطار المتقدمة

الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة النقدية وأكثرها تعقيداً. فسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم، لها تأثيراتها السلبية على الإنتاج وارتفاع معدل البطالة. أما السياسات التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لانعاش الاقتصاد، فبالرغم من أثرها الإيجابي على خفض البطالة يهتدى من تأثيراتها السلبية على زيادة معدل التضخم. وتعتبر مشكلة الاختيار بين خفض معدل البطالة وبين ارتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية. هذا مع العلم أن البنوك المركزية في جميع الاقطار المتقدمة والعديد من الاقطار النامية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم إلى حد كبير، حيث أصبح يتراوح في معظم الاقطار المتقدمة بين 2-5%، كما نجحت السياسة الاقتصادية لمعظم الاقطار المتقدمة أيضاً في خفض معدل البطالة إلى أقل من

من اهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية هي :

التوفيق بين تحقيق استقرار الاسعار وزيادة النمو الاقتصادي

زيادة الطلب الكلي وتخفيض معدل التضخم

الحد من الانفاق الحكومي غير الانتاجي

قوت السياسة النقدية
السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يمكن بها البنك المركزي، ومن خلال نمطه في عرض النقود، من التأثير في أداء ومسير الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. لقد أوضحت أن البنك المركزي يستلزم تنفيذ السياسة النقدية عن طريق معارسة سلطته في تحديد نسبة الإحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لجميع ودايعها، وكذلك تنظيم حجم القروض من الإحتياطي المتوفر في النظام المصرفي. واتسم الطرق التي يوتز بها البنك المركزي في عرض النقود بأليات السياسة النقدية. وقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما: الأدوات الكمية و الأدوات الإنشائية أو النوعية.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

تعتبر السياسة النقدية :
أكثر مرونة من السياسة المالية

فاعلية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية. فمن
صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإخلاء التعديلات التي يراها مناسبة على
أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات جديدة أو
تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية.

يمكن ان تسهم السياسة النقدية بتحقيق النمو الاقتصادي
من خلال:

. وتكون السياسة النقدية
إما توسعية (Expansionary) أو الكماشية (Contractionary). أما
السياسة المالية التوسعية، فيتم اتباعها عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود
(Recession)، تحسباً لاندلافة في مرحلة الكساد. ولهذا الغرض يعمل البنك
المركزي على زيادة عرض النقود بغية خفض أسعار الفائدة وتحفيز
الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي والتأثير المعنوي
الإيجابي، وإلى خفض معدل البطالة. أما السياسة الإنكماشية، فيتم اتباعها في
حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد (Boom) والذي قد يهدد بإحداث التضخم.
وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي
يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة والخفض في الإنفاق الاستثماري.
والإنفاق الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة. وتكون النتيجة النهائية هي
خفض معدل نمو الطلب الكلي والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

تشجيع الإنفاق الاستهلاكي
تشجيع الإنفاق الاستثماري
تخفيض معدل التضخم

لقد ثبت من التجربة العملية بعد الكساد
الاقتصادي:

أن النظام النقدي الورقي أفضل من قاعدة الذهب
ضرورة اصلاح النظام النقدي العالمي

النظم النقدية الدولية

لقد أثبتت التجربة العملية بعد فترة الكساد الاقتصادي العالمي أن
النظام النقدي الورقي أفضل كثيراً من قاعدة الذهب وذلك لأنه يوفر للسلطة
النقدية مرونة أكبر في إدارة عرض النقد داخل الدولة، كما أنها لا تكون
بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة على أساس كمية الاحتياطي الذهبي.
إلا أن حالة عدم الاستقرار في أسعار الصرف التي سادت خلال النصف
الثاني من عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد مهدت الطريق للمطالبة
بإصلاح النظام النقدي العالمي والانتقال إلى ما يطلق عليه قاعدة الذهب.

استنادا الى اتفاقية بريتون وودز:

تلتزم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار
ضرورة تدخل الحكومات في سوق صرف العالمي لمنع التقلبات في اسعار صرف
عملاتها من ١% من اسعارها الرسمية
التزمت الولايات المتحدة بمبادلة الدولار بالذهب عند سعر محدد

ووفق مواد اتفاقية بريتون وودز، تلتزم كل قطر عضو في الصندوق،
باستثناء الولايات المتحدة، بتحديد سعر صرف عملتها بالدولار أو الذهب.
كما تفرض على الحكومات التدخل في سوق الصرف العالمي لمنع التقلبات
في أسعار صرف عملاتها بأكثر من 1% حول أسعارها الرسمية المعلنة.
وكان من نتائج هذه الاتفاقية أن تم إحلال قاعدة الدولار محل قاعدة الذهب
والدولار التي كانت سائدة في الفترات السابقة.

وقد التزمت الولايات المتحدة بموجب اتفاقية بريتون وودز بمبادلة
الدولار بالذهب عند سعر محدد هو 35 دولار للأوقية، وأن تحافظ على
المعيار العالمي للذهب عند هذا المستوى من خلال شراء وبيع الذهب

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

تخلت الولايات المتحدة عن التزامها بصرف الدولار بالذهب

في سنة :

١٩٧١

نظام سعر الصرف المعموم
ومع تنامي الاتفاق العمكري الأمريكي على الحرب الكورية في
الخمسينات، ثم على الحرب الفيتنامية في الستينات من القرن العشرين، زادت
المدىونية الخارجية للولايات المتحدة، خاصة لكل من ألمانيا الغربية (آنذاك)
واليابان، مما شكل تهديدا للأرصدة الأمريكية من الذهب. وقد دفع ذلك
الولايات المتحدة إلى إعلان التخلي عن التزامها الدولي وفق اتفاقية بريتون
وودز بصرف الدولار بالذهب، وذلك في 15 آب / أغسطس 1971.

بدأ العمل بنظام تعويض أسعار الصرف :

بعد ان قررت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار في سنة ١٩٧١

وفي 18 ديسمبر / كانون الأول 1971، اضطرت الولايات المتحدة
إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات 14 دولة صناعية بنسبة
12%، ثم لحقته بتخفيض آخر في شهر شباط / فبراير 1973 بنسبة 8%.
وعلى إثر ذلك، بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم أسعار صرف العملات
العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك أسعار الصرف

الطلب على العملة الأجنبية :

هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية

العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك أسعار الصرف
تحدد في السوق حسب آلية العرض والطلب، ولم يكن هذا التعويم يتون تدخل
من جانب البنوك المركزية للدول الكبرى، وذلك لإبقاء تقلبات أسعار
الصرف ضمن حدود معينة، أي استخدام ما اصطلح على تسميته بنظام
التعويم المدار (Managed Floating Exchange Rate System).
وهو النظام النقدي السائد حتى وقتنا الحاضر، بالنسبة للمعاملات الدولية
رئيسية مثل الدولار، اليورو، الين، والباون الإسترليني. أما عملات الدول

تؤدي زيادة الطلب العالمي على السلع اليابانية الى:

زيادة الطلب على الين الياباني

ومن أهم العوامل الأخرى المؤثرة في سعر صرف الين على سبيل
المثال، مستوى الأسعار التنسيقي، أي الأسعار في اليابان بالنسبة للأسعار
العالمية للسلع والخدمات، وكذلك مستوى أسعار الفائدة التنسيقي، أي سعر
الفائدة في اليابان بالنسبة لما هي عليه في باقي دول العالم، بالإضافة إلى
مستوى الدخل المحلي الحقيقي في دول العالم. وستتولى تأثير كل منها بشيء
من التفصيل في الجزء التالي.

اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

إذا انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو ،
فمعنى هذا ان:

ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل
العملات الرئيسية الأخرى

وهي 18 ديسمبر / كانون الأول 1971، اضطرت الولايات المتحدة إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات 14 دولة صناعية بنسبة 12%، ثم لحقته بخفض آخر في شهر شباط / فبراير 1973 بنسبة 8%، وعلى إثر ذلك، بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم أسعار صرف العملات العالمية (Floating Exchange Rate System) أي تركه أسعار الصرف لتحديد في السوق حسب قوة العرض والمطلب. ولم يكن هذا التعويم يتورن تدخل من جانب البنوك المركزية للتدخل الكبري، وذلك لإنهاء تقلبات أسعار الصرف ضمن حدود معينة، أي استخدام ما اصطلح على تسميته بنظام التعويم المدار (Managed Floating Exchange Rate System). وهو النظام النقدي السائد حتى وقتنا الحاضر، بالنسبة للعملات الدولية الرئيسية مثل الدولار، اليورو، الجين، والينون الإسرائيلي.

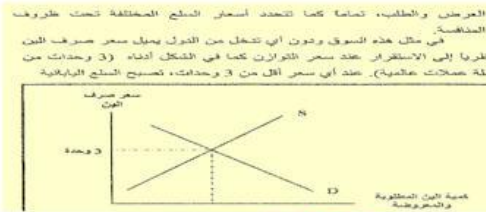
يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الكندي الى:

انخفاض عدد السياح الامريكان الى كندا
زيادة عدد السياح الكنديين على امريكا

مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، يؤدي ذلك إلى زيادة طلب اليابان على الواردات الأجنبية، وبالتالي يزيد طلب اليابان على العملات العالمية مما يرفع من أسعار صرفها، بينما يزيد عرض الين في أسواق الصرف بغية شراء اليابانيين لما يحتاجونه من عملات الدول الأخرى، مما يتسبب في انخفاض سعر صرف الين في مقابل عملات باقي دول العالم. وهنا نلاحظ أن زيادة الدخل المحلي بالنسبة للدخل في دول العالم الخارجي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية أو بضعف العملة، وقد يتعارض ذلك في حالات كثيرة مع الأهداف الاقتصادية القومية الأخرى.

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الى:

انخفاض اسعار السلع والخدمات الأمريكية بالعملات الأخرى



يشار الى اللايبور LIBOR باعتباره :

سعر الاقراض بين البنوك

كمؤشر يستخدم لتحديد سعر القرض في المعاملات الدولية

هو سعر الإقراض بين البنوك في لندن والتي يتم إصدارها من قبل رابطة البنوك البريطانية ويتم إصدارها بشكل يومي . هذه الأسعار يتم إصدارها بالرجوع إلى ١٦ بنك يتم اختيارها على أساس ترشيحات خاصة ويتم احتساب الفائدة عن طريق معادلات حسابية خاصة آخذين المتغيرات من أسعار الفائدة المتاحة في البنوك الستة . قيمة النتيجة هذه والتي تسمى بفائدة الليبور يهتم بها المستثمرون كثيراً لاحتساب مؤشر تكاليف الاقتراض القصيرة الأجل . إذا ارتفعت هذا الفائدة فهذا يعني بأن هناك تصعب على شروط الائتمان ولا تقوم البنوك في إقراض بعضها البعض ومن هنا تنبع أهمية هذا المؤشر أو القيمة ويتم مراقبتها مراقبة حثيثة في الاقتصاد



اقتصاديات النقود والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦)

ادى الكساد العالمي الكبير في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ الى

البنكر بالملاحظة، أن العمليات الائتمانية قد ازدادت بصورة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال عقد العشرينات من القرن الماضي، إلا أن الكساد العالمي الكبير الذي نشأ في الفترة ١٩٢٩- ١٩٣٣ قد أدى إلى تقليص عمليات البنوك الدولية حيث فرضت في تلك الفترة قيوداً كبيرة على عمليات التحويل الخارجي، وتسم تطبيق نظام الحصص (Quota System) على نطاق واسع، وازدادت وسائل السيطرة الحكومية الأخرى، وتم تخفيض أسعار صرف العملات في ظل تعظم حالة التوتر الدولي. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ إلى حدوث تأثيرات سلبية كبيرة على عمليات البنوك الدولية.

تقليص عمليات البنوك الدولية

زيادة القيود على عمليات التحويل الخارجي

تطبيق نظام الحصص

الهدف الرئيس من فتح مكاتب التمثيل للبنوك الدولية في
الخارج هو:

جمع المعلومات عن القروض الاستثمارية المتاحة في الخارج

مكاتب التمثيل
لما كانت البنوك الدولية تعبر اعشاشا كبيرا لمسألة رسالة ومرونة
وتنميتها المالي، فإن عددا كبيرا منها قد سعى إلى تلبية تفضيلات شخصين
كفاءة عملياتها وذلك بإنشاء ما يسمى بمكاتب التمثيل (Representative
Offices) التي ليس لها صلاحيات واسعة، حيث أنها لا تتمكن من قبول
الودائع، أو تقديم القروض، أو قبول الحوالات وتحويل الأموال، إلا أن
الغرض الرئيس من إنشائها هو توفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية
المتاحة في تلك الدول ومحاولة استقطاب رجال الأعمال والشركات في تلك
الدول للتعامل مع البنوك التي تتبع لها هذه المكاتب.

تحدث الازمات المصرفية على المستويين المحلي والدولي

بسبب:

عدم التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي

منح البنوك القروض بدون ضمانات كافية

تركيز البنوك في سياستها الاقراضية على الربحية على حساب المجازفة

ثالثاً، بعد المأساة الأخيرة (الرافاج) (Lender of Last Resort) للبنوك
التجارية في أوقات الطوارئ...
ثالثاً، يقوم بوظيفة عرفة المفاسد للبنوك التجارية (Cleaning House)،
أي تحقيق التسيويات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية التي
يتمتع بها، وذلك عن طريق عملية التحويل من حساب البنك مدون إلى
حساب البنك دائن، ويستلم البنك المركزي من خلال هذه العملية
مناخية حساب السجلات المشهورة للبنوك التجارية بصورة مستمرة حسب
قائمة الأصول التي تحتفظ بها.

بدأ العمل بنظام تعويم اسعار الصرف :

بعد أن قررت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدولار في سنة ١٩٧١

وفي ١٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧١، اضطرت الولايات المتحدة
إلى خفض سعر صرف الدولار مقابل عملات ١٤ دولة صناعية بنسبة
١٢%، ثم لحقته بتخفيض آخر في شهر شباط / فبراير ١٩٧٣ بنسبة من ٨%،
وعلى إثر ذلك، بدأ العالم مرحلة العمل بنظام تعويم أسعار صرف العملات
العالمية (Floating Exchange Rate System) أي ترك أسعار الصرف
تتحدد في السوق حسب آلية العرض والطلب. ولم يكن هذا التعويم بدون تدخل
من جانب البنوك المركزية للدول الكبرى، وذلك لإبقاء تقلبات أسعار
الصرف ضمن حدود معينة، أي استخدام ما اصطلح على تسميته بنظام
التعويم المدار (Managed Floating Exchange Rate System)،
وهو النظام اللقدي السائد حتى وقتنا الحاضر، بالنسبة للعمليات الدولية
الرئيسية مثل الدولار، اليورو، الين، والباون الإسترليني. أما عملات الدول

عبد الحجاز

اقتصاديات النقد والبنوك

أسئلة الكتاب

الفصول المحذوفة (٤ - ٥ - ٦) الفصل الرابع عشر

يعزى اهتمام البنوك بالتقدم التقني للأسباب التالية:
تقديم خدمات جديدة متميزة

الاستفادة من الطاقة التخزينية الكبيرة التي تتيحها التقنيات الحديثة
الاستفادة من السرعة العالية في تسوية المدفوعات إلكترونياً

وتشهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في
فرصية وتعدد الخدمات المصرفية. ويميز الفضل في ذلك إلى ثورة
المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم في جميع المجالات. وتتميز عقد
التسعينات من القرن الماضي بزيادة قدرة الحاسبات الشخصية بكثير من
عشرة أضعاف ما كانت عليه في عقد الثمانينات من ذات القرن. مع انخفاض
ملموس في أسعارها. وقد ساهمت ثورة الاتصالات في خفض تكلفة نقل
المعلومات بنسبة تصل إلى 90% عما كانت عليه في سنة 1980.

من أهم التحديات التي تواجه البنوك في استخدام الصيرفة
الإلكترونية:
مخاطر عدم الأمان التام

4. المخاطر في نظام المدفوعات
لا يمثل أي نظام للمدفوعات من بعض المخاطر. ففي الماضي
التقريب كانت القود الورقية والمعدنية تنقل بواسطة الشاحنات الكبيرة أو
الطائرات من بنك في مدينة معينة إلى بنك آخر في مدينة أخرى. ولا شك أن
هذا الأسلوب في نقل الأموال كان يواجه مشكلة تعرضه للسرقة المصحبة، الذي
كان يمثل في ذلك الوقت الشكل الغالب لما يسمى بمخاطرة نظام المدفوعات
(Payments System Risk). وهناك أنواع عديدة من المخاطر تواجهها
المتعاملون في أي نظام للمدفوعات، ويمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من
المخاطر تواجهها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فيما يتعلق بنحويل
الأموال وهي:
1.4 مخاطر السيولة
2.4 مخاطر الائتمان
3.4 مخاطر نظام المدفوعات

يؤدي التقدم التقني في القطاع المصرفي إلى :
تخفيض تكلفة الخدمات الجديدة

يتضح مما تقدم، أن التقدم في تقنية الاتصالات قليلة التكلفة قد مهد
الطريق لدخول صناعة الخدمات المصرفية مرحلة جديدة من التطور في نظام
المدفوعات، وذلك بظهور النقود الإلكترونية (Electronic Money)، والتي
تأخذ أشكالاً عديدة.

من أهم نظم المدفوعات المستخدمة من قبل البنوك
والمؤسسات المالية :
نظام سويفت (SWIFT)

هناك نظام آخر لنحويل الأموال والاتصالات العالمية يسمى
Financial Interbank Telecommunication - SWIFT
(Society For Worldwide Interbank Telecommunication - SWIFT)
وقد تم تأسيسه في سنة 1973 من قبل البنوك الأوروبية التي كانت
بحاجة إلى نظام كفؤ للاتصالات بين البنوك. وقد أصبح هذا النظام اليوم يخدم
نحو 7,600 مؤسسة مالية في جميع أنحاء العالم.

أدى استخدام التقنيات الحديثة في البنوك إلى :
الاستخدام المتزايد للصراف الآلي
تقليل عدد فروع البنوك

وبفضل تقنية المعلومات وزيادة الخدمات المصرفية الإلكترونية،
انخفض عدد المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة من حوالي 18,000
إلى أقل من 10,000 خلال الفترة 1985-2000. ومن المتوقع استمرار
تقلص عدد المؤسسات المصرفية بمعدلات أكبر في كل من الولايات المتحدة
وأوروبا واليابان. خلال العقد القادم من القرن الحالي، وذلك بسبب زيادة